كلمة ونص

يونس خلف

الممتلكات العامة لا تحتمل العجز عن حمايتها!

لم يبق أمام الشركة العامة للكهرباء بالحسكة إلا أن تنقل ما تبقى من أجزاء بسيطة من المحولات الكهربائية في المدينة التي تتعرض يومياً للسرقة ونهب كل محتوياتها وقيمتها بالملايين إلى مستودعات الشركة، وآخر ما أكده لنا المدير العام لكهرباء الحسكة أنهم قاموا بفك القواطع الرئيسية وهي آخر ما تبقى من محولة حي الميريديان كي لا تتم سرقته أيضاً لاسيما أن قيمة القاطع الواحد تتجاوز ١٥ مليون ليرة بعد أن تمت سرقة كابلات النحاس وبيعها علناً في الأسواق وبذلك خرجت هذه المحولة وغيرها عن الخدمة.

هذه الظاهرة انتشرت في الحسكة وزاد انتشارها بشكل مخيف وتحولت بنتائجها المؤذية للمال العام إلى ظاهرة إجرامية في غاية الخطورة أثرت سلباً في خدمات المواطنين لدرجة أن انعدامها ولاسيما الكهرباء أصبح لا يطاق، ناهيك عما خلفته من خسائر مادية فادحة تتكبدها الدولة ممثلة بمؤسساتها الخدمية العامة.

صحيح أن لسكان المناطق التي تتعرض لسرقة الممتلكات العامة دوراً ومسؤولية لمواجهة هذه السلوكيات السيئة والأفعال المرفوضة فكل من يرتكب فعلاً ضد الدولة يقوم بفعل ضد الجميع ويضر بالممتلكات العامة، الأمر الذي يتطلب أن يتحلى المواطنون بالإيجابية والشهامة ويبلغوا عن المخربين والمفسدين والسارقين ولا يستسلموا للسلبية خوفاً من التعرض للمشكلات، كما يمكنهم الإبلاغ بطرق غير مباشرة على قاعدة أن ممتلكات الدولة ملك لجميع المواطنين وأن الجميع يبذل الجهد في العمل عليها ويقوم بسداد ثمنها وأن إصلاح ما يتم تخريبه أو استبدال ما تتم سرقته يكبد الدولة أموالاً طائلة وجهداً كبيراً، فضلاً عن أنه يعطل العمل ومصالح المواطنين وقبل كل شيء لا بد من الفهم المشترك والقناعة بأن السكوت أو التستر على مثل هذه الأعمال التخريبية يجعل المواطن كأنه يسرق نفسه.

لكن الصحيح أيضاً والمدهش أن هذه السرقات تتكرر وفي مكان واحد مثل حي الميريديان ولخمس مرات متتالية وفي كل مرة تتم سرقة أجزاء من المحولات ولم يتم ضبط من يسرق لا بل أكثر من ذلك أن المنطقة التي تتعرض للسرقة هي وسط المدينة ومحاطة بجهات رسمية ومعنية بحماية الممتلكات العامة.

فهل ما يحصل مجرد سرقات ولصوص، أم يتجاوز ذلك ليصل إلى عدم الاهتمام والإهمال ووجود خاصرة ضعيفة جعلت جوقة الفاسدين تتمادى وتنهب حتى المال العام؟!

والسؤال الآخر: إذا كانت التعديات بهذه السهولة على ممتلكات القطاع العام فكيف يضمن المواطن حماية أملاكه ومحتويات منزله وربما يبدو قلقه مبرراً لأن ما حدث ويحدث جعل القلق حتى على الهواء الذي يتنفسه المواطن؟!

لكن في نهاية الأمر يبقى العنوان الكبير هو هيبة الدولة وحماية الممتلكات العامة حيث لا يحتمل الأمر أي إهمال أو عجز أو تقصير.

شروط تعجيزية...

قرض الطاقة المتجددة «يخيب آمال» ذوي الدخل المحدود

اللاذقية - عبير سمير محمود

رغم تفاؤل عدد كبير من المواطنين في اللاذقية عند صدور إعلان صندوق دعم الطاقة المتجددة بمنح قروض تركيب واستخدام الطاقات المتجددة لقطاعات منزلية وزراعية وغيرها، إلا أن الشروط المصرفية للحصول على القرض خيّبت آمال المئات من المواطنين.

وذكر أحد المواطنين ممن حاول التقديم للحصول على قرض الطاقة المتجددة للقطاع المنزلي، بأن شروط منح القرض من المصارف المحددة سواء التجاري أم التسليف الشعبي، هي شروط «تعجيزية»، مطالباً بتسهيلات فعلية لمنح هذه القروض التي باتت حاجة ملحة في ظل انعدام توفير الكهرباء المنزلية العادية.

وذكر المواطن عيسى بأن شروط القروض في المصارف معقدة ولا تناسب الموظف «العادي» سواء في القطاع العام أم الخاص، فالموظف الحكومي يُطلب منه عدد محدد من الكفلاء لا يجوز أن يكونوا مقترضين أو متقدمين بكفالة لأحد، أو شهادات استثمار، إضافة لأن يتم تقديم ثبوتيات عقارية تتطلب وقتاً طويلاً لإصدارها من الوحدات الإدارية، وفقاً لقوله، في حين أن الموظف في القطاع الخاص يطلب منه أن يكون مسجلاً لدى التأمينات الاجتماعية منذ أكثر من خمس سنوات، فما الغاية من تحديد السنوات ألا يكفي أنه على رأس عمله؟

وعند استفسار عدد كبير من المواطنين حول شروط القرض، تبيّن أنهم غير قادرين على تحقيقها، وبالتالي خاب أملهم في الحصول على الطاقة البديلة للكهرباء الغائبة منذ سنوات عن منازلهم وعن مطابخهم خاصة في فصل الصيف، في ظل التقنين القاسي، متسائلين عن سبب عدم تقديم تسهيلات حقيقية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود للحصول بكل يسر على هذا القرض.

من جهتهم، وخلال الجلسة الختامية لمجلس محافظة اللاذقية من الدورة العادية الثالثة، أشار عدد من أعضاء المجلس إلى صعوبة تحقيق شروط المصارف في الحصول على القرض المنزلي بشكل خاص، ووسط طلبات وصفها أحد الأعضاء بـ«التعجيزية»، وذكر بأن شروط المصرفين التجاري والتسليف الشعبي أحبطت آمال الكثيرين بتركيب المنظومة الكهروضوئية بموجب القرض الذي روّج له على أنه لذوي الدخل المحدود، مبيناً أن شروط المصارف تستوجب تحديد عمر معين تحت ٥٠ عاماً وأن يكون لدى المقترض ٦ كفلاء من غير المقترضين أو الكفلاء سابقاً لأي كان، وشروط حول التسجيل بالتأمينات الاجتماعية وغيرها، وهذه أمور تعجيزية، متسائلاً: هل هناك مواطن في سورية لم يتقدم لقرض أو يكفل أياً من معارفه للحصول على قرض خاصة في ظل هذه الظروف الصعبة!

وبالعودة إلى مدير فرع صندوق دعم الطاقات المتجددة في اللاذقية، مهند علي أكد لـ«الوطن»، أن عدد المتقدمين لقرض الطاقة المتجددة المنزلي، ٦٦٨ شخصاً (حتى ساعة إعداد المادة)، وتم تحويل ١٤٠ معاملة إلى المصارف، ١٠٠ طلب للمصرف التجاري و٤٠ معاملة لمصرف التسليف الشعبي.

وأشار مدير فرع الصندوق إلى الإقبال الكبير للتقديم على تركيب منظومة الطاقة المتجددة المنزلية، منوهاً بأنها تخفف الضغط على الشبكة الكهربائية من جهة، ومن جهة ثانية، ينعم المواطن من خلالها بالكهرباء لمدة طويلة، عبر طاقة نظيفة متجددة غير الطاقة الكامنة التي تنضب على مدار الأيام.

وحول الشروط، قال إنه يجب على المتقدم أن يكون مشتركاً بالطاقة الكهربائية ويقدم آخر فاتورة مسددة، وصورة عن الهوية وبيان قيد عقاري وثبوتيات محددة لساكني المنزل سواء كان إيجاراً أم ملكاً له، وموافقة مجلس المدينة للتركيب على سطح المنزل وتقرير سلامة إنشائية بعد الزلزال، ويتم تحويل المعاملة إلى المصرف واتخاذ الإجراءات المصرفية الخاصة بالمنح وفق شروط كل مصرف.

ولفت إلى فائدة منظومة الطاقة المنزلية، التي تدعم حتى ٣٥٠٠ واط يشغل منظومة المنزل من إنارة وشاشة وراوتر وبراد ومحرك مياه وغسالة (على البارد)، وفي حال كانت الأجهزة تعمل على الإنفرتر فتكون جميعها تعمل على المنظومة المنزلية.

وأضاف علي: إن الصندوق يدعم قرض السخان الشمسي بقيمة ٥ ملايين ليرة والتسديد لمدة ٥ سنوات، وقرض العزل الحراري للطوابق الأخيرة (١٠٠ متر) وأنواع أخرى للقرض منها الزراعي والسياحي والصناعي، وجميعها تمنح حسب شروط محددة وميسرة، وبيّن أن القرض الزراعي يدعم تركيب منظومة طاقة متجددة لري الآبار بشرط موافقة الموارد المائية لحفر بئر أو في حال كانت البئر موجودة تحصل على دعم ٢٠ كيلو واط بسعر يصل إلى ١٠٥ ملايين ليرة بأقساط حتى ١٠ سنوات.

وأضاف: إن هناك قروضاً للمداجن والمباقر باستطاعة ٢٠ كيلو واط، ومثلها لمشروع الهاضم الحيوي (بديل الغاز المنزلي) لحد ١٤ متراً إضافة لقروض صناعية سواء بالمنطقة الصناعية أم غيرها، والقرض السياحي بسقف استطاعة ٣,٥ كيلو واط، ويمكن التقديم عليها للشاليهات والمناطق السياحية، وجميعها بالمجمل الغاية منها استبدال الطاقات التقليدية بالطاقات المتجددة النظيفة سواء الشمسية أم الكهروضوئية أو الريحية.

وكان قد أصدر المصرف التجاري التعليمات لمنح قروض تركيب واستخدام الطاقات المتجددة لكل القطاعات، وتحدد قيمة الفوائد على القرض بـ«صفر بالمئة» مع عدم تحميل المقترض أي عمولات مصرفية أو طوابع أو رسوم على العقد لقروض القطاع المنزلي حصراً، حيث تدفع جميعها من الصندوق، فيما تتولى فروع المصرف إجراءات المنح مع السماح بقبول الضمانات العقارية والكفالات الشخصية ومشاركة شريكين في السداد بدلاً من شريك واحد للحصول على سقف القرض المطلوب للقطاع المنزلي، بهدف تمكين ذوي الدخل المحدود من الحصول عليه.

وفيما يتعلق بإجراءات المنح يجب على الراغب بالحصول على قرض الطاقة المتجددة مراجعة صندوق دعم الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة، وتقديم طلب بذلك ويقوم الصندوق في حال الموافقة بتزويد المقترض بوثيقة موجهة للمصرف تتضمن الموافقة الفنية وتحديد سقف القرض الممكن تمويله، وفقاً لدراسة الصندوق وحجم الاستطاعة وقيمة القرض والجهة أو الشركة المنفذة.

وبناء على التعليمات ينفذ المصرف الدراسة الائتمانية لطلب المقترض بعد وروده من الصندوق، ثم يتم إعلامه بالموافقة وعند تركيب منظومة الطاقة المتجددة وإعلام المصرف بذلك يتم إيداع مبلغ القرض في حساب الجهة أو الشركة المنفذة بموجب موافقة الصندوق.

حماة تستعد لمكافحة الحرائق

تعيين ٥٠٠ عنصر إطفاء وتجهيز الإطفائيات والصهاريج

حماة- محمد أحمد خبازي

اتخذت حماة العديد من الإجراءات لدرء الحرائق، أو للتعامل معها في حال نشوبها بالأراضي الزراعية، حفاظاً على المحاصيل وأهمها القمح.

وبيّن مدير الزراعة بحماة أشرف باكير لـ«الوطن» أن المديرية اتخذت كل الإجراءات اللازمة لدرء الحرائق وخطر نشوبها في الأراضي الزراعية، ولمكافحتها في حال حدوثها.

وأوضح أنه تم في اجتماع الجاهزية الذي عقد برئاسة المحافظ مؤخراً، وضع خطة عمل لحماية المحاصيل الزراعية من الحرائق والحفاظ على إنتاج الفلاحين. وقال: دورنا كمديرية زراعة تأمين نحو ٢٠٠ عنصر إطفاء، و١٨ إطفائية تم توزيعها حسب خطة الجاهزية من الحمراء بالريف الشمالي الشرقي من المحافظة إلى مصياف. كما تم استنفار الوحدات الإرشادية بكل العاملين فيها، لمراقبة عمليات الحصاد وتأمين المحصول من الحرائق، إضافة إلى استنفار كل الوحدات الإدارية والمراكز الحراجية لمصلحة الإطفاء، ووضع الصهاريج بالمناطق والنواحي تحت تصرف مديريها للتدخل المباشر عند نشوب حريق. كما تم التأكيد على أصحاب الحصادات بضرورة مرافقة صهريج مياه لكل حصادة أثناء عملية الحصاد.

ولفت باكير إلى أنه تم توزيع الإطفائيات بشكل يسهل السيطرة على النيران في حال نشوب حريق بأي منطقة من مناطق إشراف المديرية وعملها.

من جانبه، بيّن المدير العام للهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب أوفى وسوف لـ«الوطن» أن الهيئة استعدت لموسم الحرائق، واتخذت العديد من إجراءات الجاهزية، ومنها تعيين نحو ٣٠٠ عامل إطفاء بشكل موسمي، وإجراء الصيانة اللازمة لكل الإطفائيات والصهاريج وسيارات نقل العمال، والتأكد من جاهزيتها. وتأمين مستلزمات فرق إطفاء الحرائق من خراطيم إطفاء ومضخات ظهرية وعدد فردية ولباس وأحذية خاصة لعمال الإطفاء، إضافة إلى تجهيز وصيانة محطات اللاسلكي والأجهزة الفردية لضمان سرعة التواصل مع المعنيين بإخماد الحريق.

وأوضح وسوف أن الهيئة عملت أيضاً على قش وترميم ٥٥٠٠م من الطرق الحراجية من الخطة المقررة ٥٥٠٠م وذلك لتسهيل وصول الصهاريج والإطفائيات لمواقع الحرائق بأسرع وقت.

ولفت إلى أنه تم توزيع الإطفائيات على القطاعات الزراعية والمواقع الحراجية قبل موسم الحصاد للتدخل السريع في حال نشوب حريق، وكذلك تكثيف الدوريات الحراجية على الطرق العامة والمواقع الحراجية.

وقال: كما تم التواصل مع المؤسسة العامة لمياه الشرب بحماة لتجهيز المناهل لتزويد الصهاريج بالمياه، ومراسلة الوحدات الإدارية عن طريق المحافظة للتخلص من مكبات القمامة ومعالجتها وخاصة القريبة من الحراج، وتم تخصيص الرقم المجاني ١٨٨ للإبلاغ عن الحرائق.

البلاغ ١٠ ينهي التنمية الصناعية في محافظة طرطوس!

صناعيون: لا مدينة صناعية في طرطوس والمناطق الموجودة حرفية لا تتسع للمشاريع التنموية

طرطوس- هيثم يحيى محمد

أصدر رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس في التاسع عشر من نيسان الماضي بلاغاً تضمن منع ترخيص المنشآت الصناعية بجميع أنواعها وأشكالها ولكل القطاعات الأخرى – بما في ذلك الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية – خارج المدن والمناطق الصناعية وخارج المخططات التنظيمية.

وقد أثار هذا البلاغ الكثير من الاعتراضات في محافظة طرطوس لأنه سينهي إقامة أي منشآت جديدة وخاصة أن المحافظة لا تضم مدينة صناعية كبيرة وإنما مناطق صناعية (حرفية) لا تتسع لإقامة منشآت متوسطة أو كبيرة وخلال اجتماع الهيئة العامة لغرفة التجارة والصناعة الذي انعقد بداية هذا الشهر تحدث بعض الأعضاء عن المنعكسات السلبية التي ستترتب نتيجة صدور هذا البلاغ وطالبوا بالعمل على تعديله والسماح بإقامة الصناعات ولاسيما الغذائية وفق شروط تحافظ على الأراضي الزراعية كما طالب البعض بألا يشمل هذا البلاغ المنشآت القائمة والسماح لأصحابها بالتوسع فيها.

×الصناعي كمال أحمد قال لـ«الوطن» تعقيباً على البلاغ:هذا البلاغ ضربة موجعة للصناعة الناشئة في سورية وحاجز أمام المستثمرين أبناء الوطن ومنعهم من المشاركة في بناء اقتصاد الوطن كل حسب قدراته.

إنه لفئة من أقوياء الداخل أو الخارج ووضع سقف للمستثمرين الوطنيين السوريين.. وفيه من الإحباط لكل من يفكر بالاستثمار ومثل هذا البلاغ لا ينسجم مع الوضع الاقتصادي الحالي مناقضاً وجود هيئة الاستثمار السورية وما تطرحه من تشجيع لكل مواطن سوري يفكر بالاستثمار في وطنه وهذا يعني عدم وجود تكافؤ فرص للمستثمرين في سورية وخاصة أن قوانين الاستثمار في معظم دول العالم مشجعة للاستثمار أكثر من قانون الاستثمار السوري وملحقاته وكثرة البلاغات وتناقضها يزعزع ثقة المستثمر ويبدو أن مثل هذه البلاغات وعدم ثباتها تبدو وكأنها لفئة معينة وليست للجميع.

وأضاف أحمد: حين زرت إحدى شركات الصين قالت لي مديرة الشركة محذرة: كيف تفكر بإنشاء مصنع في بلدكم سورية وبلاغاتها وقراراتها الاقتصادية متقلبة وغير ثابتة ونصحتني بالتجارة وذكرت لي أن ما هو مسموح الآن قد يكون ممنوعاً غداً حتى في التجارة.. ويبدو أنها تعرف الاقتصاد والصناعة في سورية أكثر مني حيث كنت معتمداً على شعارات (التشجيع على الاستثمار في وطني سورية).

وختم رأيه بالقول: هذا الأسلوب حسب ما أرى هو تقليص وتحجيم للصناعة السورية وسيزيد من تدهور الاقتصاد وإضعاف الليرة السورية وعدم الاهتمام على التشجيع لتشغيل الكفاءات والأيدي العاملة السورية والاستغناء عن الجهة الفاعلة الداعمة للاقتصاد السوري.. إلى حين صدور قوانين وبلاغات ومراسيم تعتمد جميع المواطنين لبناء اقتصاد الوطن سورية.

مصدر في مديرية صناعة طرطوس أوضح أن إقامة أي منشأة صناعية بات مقتصراً على المناطق الصناعية حتى ذات المنشأ الزراعي مشيراً إلى أن كل منطقة صناعية فيها ٥ مقاسم فقط للمنشآت المتوسطة.

قرار شائك

مصدر في هيئة الاستثمار السورية بطرطوس وصف القرار بالشائك مؤكداً أنه سينعكس سلباً على واقع الاستثمار في محافظة طرطوس حيث إن المناطق الصناعية مازال معظمها على الورق ومن دون بنى تحتية حتى الآن إضافة لعدم وجود مقاسم كافية تلبي الحاجة من حيث العدد أو المساحات وبالتالي فهذه المناطق لا يمكن أن تستوعب المشاريع التي تقام في المحافظة بموجب قانون الاستثمار ولاسيما أن هذه المناطق هي مناطق للحرفيين والأولوية تعطى فيها لمن اكتتب منهم على المقاسم ولمن يجب نقله من المناطق السكنية في المدن القريبة من تلك المناطق وتمنى هذا المصدر أن يعاد النظر بهذا البلاغ حرصاً على زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي في محافظة طرطوس وتوفير الكثير من فرص العمل لأبنائها.